

أزمة مستحقات عمال ووبريات سمونود تكشف فجوة المديونيات المتراكمة وغياب الرعاية الصحية الكاملة



الجمعة 20 مارس 2026 07:00 م

تصدر عمال ووبريات سمونود واجهة المشهد العمالي بمحافظة الغربية بعد سلسلة من التحركات المطالبة الرامية لانتزاع الحقوق المالية المتأخرة[] شهدت أروقة الشركة خلال الأيام القليلة الماضية توقفات احتجاجية منظمة نفذها عمال الوردية الثانية بقسم النسيج[] جاء هذا التحرك نتيجة مباشرة لإبلاغ الإدارة للكوادر العمالية بعدم توافر السيولة النقدية الكافية لصرف كامل مستحقات شهر فبراير[] اكتفت الشركة بصرف دفعة أولى لم تتجاوز 2800 جنيه لكل عامل مما فجر موجة من الغضب المكتوم داخل الأقسام الإنتاجية المختلفة[]

توسع الاحتجاجات وفشل صرف الرواتب

توسعت رقعة الاحتجاجات داخل شركة عمال ووبريات سمونود لتشمل أقسام الفحص والملابس تزامناً مع الضغوط الاقتصادية المتزايدة واقترب المناسبات الدينية التي ترفع وتيرة الإنفاق الأسري[] تشير البيانات التراكمية إلى أن الأزمة الحقيقية بدأت تتفاقم منذ أغسطس الماضي حين تقرر تطبيق الحد الأدنى للأجور وما تبعه من سياسة صرف الرواتب على دفعات مجزأة[] تحركت جهات إدارية من مديرية العمل للتفاوض المباشر مع المضربين لضمان استئناف العملية الإنتاجية[] انتهت الجولة بصرف 1000 جنيه إضافية لكل كادر عمالي ثم استكمال باقي الرواتب[]

يحذر د[] مراد علي، أخصائي الاستثمار، من "سيطرة الجيش على 40-60% من الاقتصاد تطرد المستثمرين وتؤدي لفشل صرف الرواتب". يؤكد علي أن الشركات العامة تعاني نقص سيولة بسبب سوء الإدارة[] يدعو لخروج المؤسسات العسكرية من الاقتصاد[] يهدد ذلك آلاف العمال بفقدان حقوقهم[]

تحديات التأمين الصحي والمديونيات

تواجه منظمة عمال ووبريات سمونود تحديًا قانونيًا وإنسانيًا جسيماً يتمثل في توقف خدمات الهيئة العامة للتأمين الصحي عن تقديم الأدوية أو إجراء الجراحات اللازمة[] تعود جذور هذه الأزمة إلى امتناع إدارة الشركة عن توريد حصص التأمينات الاجتماعية منذ ما يزيد على 20 عامًا رغم الاستقطاع الشهري المنتظم من أجور العاملين[] أدى هذا التراكم المالي الضخم إلى حرمان العمال من أبسط حقوقهم العلاجية منذ يناير الماضي[] تنتظر القواعد العمالية تحركًا جذريًا لإنهاء هذا الملف الذي يورق مئات الأسر التي تعتمد كليًا على المنظومة الصحية الرسمية[]

يصف هاني توفيق، الخبير الاقتصادي، سرقة التأمينات بـ"حقوق مهددة للعمال". يؤكد توفيق أن الاستقطاعات تذهب لجيوب الفاسدين[] يطالب بمحاسبة الإدارات[] يهدد 500 عامل بالموت ببطء بدون علاج[]

تاريخ الإضرابات والظروف الإقليمية

سجلت ذاكرة الاحتجاجات لدى عمال ووبريات سمونود مواقف مشابهة حيث شهد شهر مارس من العام الماضي إضرابًا للمطالبة بصرف العداوات السنوية المتوقفة[] سبق ذلك تحرك واسع قبل عامين للمطالبة بإقرار الحد الأدنى للأجور وهو التحرك الذي استمر 30 يومًا كاملة[] تعكس هذه التكرارية وجود خلل هيكل في إدارة الموارد المالية والبشرية داخل القلعة الصناعية التاريخية[] تتطلب المرحلة

الحالية مراجعة شاملة للسياسات الائتمانية والتمويلية للشركة لضمان استقرار الأوضاع المعيشية لآلاف العمال الذين يمثلون العمود الفقري لصناعة البوريات في المنطقة

يؤكد معدوح الولي، الخبير الاقتصادي، أن "التأمينات الاجتماعية تستثمر في ودائع إلزامية دون عائد". ينتقد الولي سياسات الحكومة يدعو لتعديل هيكل الأجور يحذر من انهيار النظام الاجتماعي

تتزامن هذه الأزمات الداخلية مع ظروف إقليمية بالغة التعقيد حيث رصدت التقارير تجدد العمليات العسكرية في لبنان مطلع مارس الجاري سجلت الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة الصحة اللبنانية سقوط 347 قتيلًا وإصابة 1102 آخرين جراء الخروقات المتتالية لاتفاق وقف إطلاق النار تلقي هذه الأجواء بظلالها على المشهد العام وتزيد من حالة الترقب لمصير الاستقرار الاقتصادي في المنطقة يظل ملف عمال وبوريات سمنود مرهونًا بحدى قدرة الإدارة على الوفاء بالتزاماتها المالية والجدولة الزمنية للمديونيات المتأخرة لجهات التأمين الصحي والاجتماعي